Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

النهضة الألمانية عشية الحرب العالمية الأولى ١٨٧٠ -١٩١٤-
دراسة تاريخية

The German Renaissance on the Eve of World War I
(1870-1914)
A Historical Study

أ.د. نغم سلام إبراهيم
Professor Dr. Nagham Salam Ibraheem
قسم التاريخ /كلية التربية ابن رشد
nagham.salam@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

ملخص:

شكل قيام الإمبراطورية الألمانية خلال القرن التاسع عشر من اهم المتغيرات السياسية في اوربا بسبب تأثيرها الذي امتد الى معظم أجزاء العالم ان لم يكن جميعها. عند الاطلاع على مراحل تشكيل تلك الإمبراطورية لابد لنا ان نقف عند اهم المتغيرات الاقتصادية التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في وصولها الى مصاف القوى الكبرى عشية الحرب العالمية الأولى فالمتغيرات السياسية ارتبطت بالتحولات الجذرية سواء الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة ومهدت طريقها نحو الزعامة .

أسهمت الإجراءات التي تبنتها تلك الدولة في دعم امكانياتها الاقتصادية والتي سرعان ما وظفتها في تطوير قدراتها الصناعية والزراعية ليمتد الامر الى تنظيم شؤونها المالية والتجارية وليتشكل صرح الإمبراطورية الألمانية خلال القرن التاسع عشر بالشكل الذي منحها القدرة في تامين وصولها للزعامة الدولية عشية الحرب العظمى .

عدت النهضة الألمانية نتيجة مباشرة للتكامل الاقتصادي ما بين التصنيع الثقيل وطبيعة تشكيل النظام المصرفي وأسلوب السياسة الحمائية التي تبنتها تلك الدولة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر كما ان دخولها الميدان الصناعي نتج إعادة هيكلية للبنية الطبقية في المجتمع الألماني بالشكل الذي عكس طبيعة تطوره واوجد فئة اجتماعية جديدة سرعان ما راحت تنمو تدريجيا لتدخل الى الساحة السياسية بشكل مؤثر وقد أضاف التفوق الاقتصادي لتلك الامبراطورية ثقلا في السياسة الخارجية كوسيلة لتامين مصالحها الاقتصادية ولتشكل النهضة الألمانية فيما بعد احد اهم مسببات الحرب العالمية الأولى .

وبموجب ذلك كانت هناك ضرورة ملحة في دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي أسهمت في النهضة الألمانية وتنامي قدراتها بالشكل الذي اسهم في توظيفها في معايير (القوى الكبرى) كالتنافس الاستعماري والتسلح والتحالفات الدولية وهو ما تجسد بوضوح عشية الحرب العالمية الأولى .

الكلمات المفتاحية: بروسيا ،الثورة الصناعية ،الزلفراين ،نمو السكك الحديدية

summary
The rise of the German Empire during the 19th century was one of the most significant political transformations in Europe due to its far-reaching influence across most, if not all, parts of the world. Examining the stages of this empire's formation necessitates considering the key economic shifts that contributed directly and indirectly to its emergence as a major power on the eve of World War I. These political changes were intertwined with the radical economic and social transformations that paved the way for its rise to global leadership.The measures adopted by that state contributed to supporting its economic capabilities, which it quickly employed in developing its industrial and agricultural capabilities, extending to organizing its financial and commercial affairs, and thus the edifice of the German Empire was formed during the nineteenth century in a way that gave it the ability to secure its access to international leadership on the eve of the Great War. The German Renaissance appeared to be a direct result of the economic integration between heavy industry, the structure of the banking system, and the protectionist policies adopted by the state since the 1870s. Its entry into the industrial arena led to a restructuring of the class structure in German society, reflecting its development and creating a new social class that gradually grew and entered the political arena with significant influence. The economic dominance of the empire added weight to its foreign policy as a means of securing its economic interests, and the German Renaissance later became one of the most important causes of World War I.Consequently, there was an urgent need to study and analyze the economic, social, and military variables that contributed to the German Renaissance and the growth of its capabilities, which enabled it to be employed in the context of great power competition, such as colonial rivalry, armament, and international alliances—a phenomenon clearly manifested on the eve of World War I.

توطئة

شكل الاتحاد الجمركي – الزولفراين Zollverei نقطة تحول خطيرة في تاريخ الوحدة الألمانية الذي شرعت بروسيا بتاسيسه منذ عام ١٨١٨ ، ولعل ذلك يعود الى طبيعة البيئة الاقتصادية والجغرافية التي

كانت تعاني منها الاقاليم الالمانية وتنوع النظم الاقتصادية التي كانت سائدة حينها اذ سرعان ما ادركت بروسيا بوجود سبع وعشرون منطقة تعود تبعيتها الى اثنتا عشرة دولة المانية خارجية ، وكل منها مطوقة بالرسوم الجمركية البروسية كما ان النظام الضريبي الذي كان سائدا فرض تعريفات مرور على السلع الاجنبية التي تمر عبر أراضيها وكانت مورد اقتصادي مهم لها وورقة ضغط قوية على الدويلات المجاورة ناهيك عن امكانية بروسيا الاستفادة منها عند الحاجة .[١]

تبنت بروسيا مسالة توحيد اقاليمها اقتصاديا تصاعدت الاصوات المعارضة من قبل تلك الدول وتجسد ذلك في مؤتمري كارلسباد وفيينا فلم تجد تلك الدول حلا سوى اسلوب الحوار للدخول في التعريفة الجمركية التي اوجدتها بروسيا . وبموجب ذلك بدا الزولفراين اجراء اقتصادي بحت وليس منجزا سياسيا فبالرغم من شيوع الفكر القومي داخل الاقاليم الالمانية الا انها لم تنظر بحكمة الى الوحدة الاقتصادية باهمية تذكر لذلك لم تكن الزولفراين من انجاز الساسة والقومين [٢]، وانما كان من تنفيذ الاداريين البروسيين امثال فون ماسين – Maassen الذي كان من رجال الاقتصاد القلائل ومن مؤيدي مذهب حرية التجارة وكذلك فون موتز – Mots الذي كان له الدور الاكبر في قيام الاتحاد وتحديد الارتباط بين اتحاد الزولفراين والوحدة الالمانية , [٣]

لم يشمل الزولفراين كل الولايات الالمانية بل بقيت خارجه ثلاثة عشرة ولاية وانشات جماعة اخرى نوعا من الاتحاد الاقتصادي عرف باسم ستورفرين –Steuerverein ويعني الاتحاد الضريبي وكان يضم خمسة دول في حين بقيت الدول الثمان الاخرى بوضعها الاقتصادي المستقل عن كلا الاتحادين الزولفراين والستروفرين وشملت الدول التي دخلت ضمن الزولفراين بالاتحاد الكمركي مع الاحتفاض بنضمها الخاصة في الضرائب الغير مباشرة والموازين والمقايس والعملة والمكوس الداخلية وامور اخرى .[٤]ولكي تضمن بروسيا نجاح الزولفراين منحته المرونة بوضعها شروطا جديدة وهي كالاتي[٥]:

تشكيل مجلس مؤلف من مندوبي الولايات المنضمة اليه مهمته الاشراف على سياسة الاتحاد ولأتصبح قرارته نافذة الا باجماع الآراء مع تبني سياسة اقتصادية قائمة على تقسيم ايرادات الجمارك بين الولايات بموجب النسب السكانية لكل ولاية. مع السماح للولايات الاحتفاظ بالقوانين التجارية الخاصة بها .والعمل على الغاء كافة الرسوم الجمركية الداخلية على معظم السلع المتبادلة بين الدويلات الداخلة في الاتحاد .وسارعت تلك الإجراءات في انضمام كلا من بافاريا وسكسونيا بالاتحاد عام ١٨٣٣ ليزداد عدد الولايات عام ١٨٣٤ سبع عشرة ولاية بمجموع سكان بلغ اثنتان وعشرون نسمة وتجدد الاتحاد في عام ١٨٤٢ واصبح يمثل قوة اقتصادية كبيرة اذ سرعان ما قلت ان لم تكن تلاشت عمليات التهريب وانتعشت التجارة والصناعة والزراعة.[٦]

وبفعل اختلاف المصالح بين الأطراف المشتركين بعد عام ١٨٤٠ ، و التطور الاقتصادي حول الحماية والحرية التجارية فتبنت الولايات الجنوبية والغربية سياسة الحماية الجمركية لحماية صناعتها الداخلية بينما فضلت بروسيا وغيرها من الولايات الشرقية والشمالية تبني سياسة الحرية التجارية بالشكل الذي يؤمن عملية الانتقال من النشاط الزراعي الى النشاط الصناعي غير ان اتجاه الحماية انتصر في النهاية لخشية بروسيا من احتمالية تفكك الاتحاد من جهة وظهور تعاليم فردريك ليست في كتاب نشره المعنون النظام الوطني للاقتصاد السياسي – National System of Political Economy الذي اكد على ضرورة تبني سياسة الحماية للحفاظ على النمو الاقتصادي للبلاد عكس بريطانيا .[٧]

كانت اغلب الولايات الألمانية في عام ١٨٥٢ قد التحقت بالاتحاد. الامر الذي انعكس بوضوح على التطور الصناعي في البلاد لقد احرزت بروسيا تقدما اقتصاديا مهد لها للعمل نحو تحقيق الوحدة السياسية خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر[٨] ،وان الالمان سعوا من خلال ذلك الاتحاد الاقتصادي وضع حجر الاساس

لوحدتهم السياسية ولكن النتائج التي عقد عليها الالمان طموحاتهم لم تكن سهلة المنال فقد تطلبت مرور مدة زمنية طويلة امتدت لاكثر من ثلاثين عام لم يخمد خلالها الزولفراين مشاعر الاقليمية والمحلية فلم يكن له تاثيرا ايجابيا على ثورة ١٨٤٨ [٩] ومن جانب اخر نجد رياح الثورة الصناعية التي اخذت تجتاح اوربا صدى ايجابيا في الاقاليم الالمانية والذي تزامن مع اعتلاء فردريك وليم الرابع (١٨٤٠-١٨٦١) عرش بروسيا وتشكيل اول برلمان بروسي الدايت وراحت بروسيا تخطو بخطوات مدروسة نحو توحيدها سياسيا بعد الزولفراين [١٠]

المتغيرات الاقتصادية والصناعية في تنامي الإمبراطورية الالمانية

بدا دستورالمانيا الموحدة الذي صدر عام ١٨٧٠ ملبيا لطموحات الدولة الفتية في التقدم اذ توزعت فيها السيادة بين (٢٥) دولة والرايخ مع احتفظت الدول بصلاحيات محددة في العدل والعبادة والتعليم والاشغال العامة وجباية الضرائب المباشرة فكانت مملكة بروسيا تضم (٣٤،٥) مليونا عام ضمنه الالزاس واللورين ١٩٠٠[١١]

مارست الطبقة البرجوازية الألمانية ذات دور حيوي في النظام الاقتصادي والاجتماعي ا ذ حاولت المشاركة في السلطة ولكن بحذر وكانت تشكل عنصر انتقال بين المحافظين والحركة المتمثلة بطبقة البرولتارية المتزايدة التي راحت تعمل لتنظيم نفسها في النقابات [١٢]

ومن جانب اخر وبفعل التطور الصناعي كان للاشتراكية الألمانية تأثير كبير على الحركات العمالية في البلاد وذلك لا يقتصر على المانيا فحسب بل امتد تأثيرها ليشمل كل دول اوربا عشية الحرب العالمية الأولى ، فطالما ساندت الطبقة العمالية الأحزاب الليبرالية

لتمرير حق الاقتراع كعلاج فوري للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها تلك الفئة ، ليشهد عام ١٨٦٣ تأسيس اول حزب عمالي مستقل في المانيا عرف باسم الاتحاد العام للعمال الالمان والذي حدد أهدافه في ضرورة ايجاد النظام التعاوني كأفضل وسيلة تؤمن للعامل دخل مقبول ومعيشة افضل كما حرم على صاحب راس العمل استغلاله وتميز ذلك الحزب بنزعة وطنية جعلته يصطدم باتجاهات كارل ماركس في الاشتراكية الدولية . وهو ما انعكس بوضوح على تشكيل النقابات العمالية فقد نظم اول قانون للجمعيات المهني في عام ١٨٦٩فوصل عدد النقابات عام ١٨٧٨ الى (٢٥) نقابة لتشمل خمسين عضوا وبالرغم من تحجيم عددهم الى اربع فقط بفعل سياسة بسمارك عام ١٨٨٢ الا ان العمال عادوا لتنظيم انفسهم مرة ثانية بدعم من الحزب الاشتراكي الديمقراطي ليتم تشكيل الاتحاد العام للنقابات العمالية الألمانية الذي راحت اعداده تزداد بصورة كبيرة حتى الحرب [١٣]

وهو كما موضح في الجدول التالي :

جدول يوضح اعداد العمال المنتمين للاتحاد العام للنقابات العمالية

عدد العمال	السنة
٢٧٧ ألف	١٨٩١
٣٢٩ ألف	١٨٩٦
٥٨٠ ألف	١٨٩٩
٧٣٣ ألف	١٩٠٢
٢,٣٢٠,٠٠٠	١٩١١
٢,٦٠٠,٠٠٠	١٩١٣

يمكن القول ان الصناعات الكيمياوية والكهربائية أسهمت بشكل كبير في تنامي تفوق المانيا وكانت نتيجة حتمية لتفوق الشعب الألماني في التعليم فزادت الكميات المستخرجة من الفحم اضعافا مضاعفة الذي ارتفع من ثلاثين مليون طن عام ١٨٧١ الى مائة وتسعين مليون طن في عام ١٩١٣ كما مكنت عملية اختراع الانتفاع من الحديد الى زيادة الانتفاع منه اقتصاديا من مناجم لكسمبرج واللورين والذي قاد الى تطورات اقتصادية واسعة فتحولت منطقة وستفاليا الى إقليم يضارع في نشاطه وتركيز الصناعة فيه مقاطعات إنجلترا الصناعية وسرعان ما ضاعفت الإمبراطورية الألمانية انتاجها من الصلب وضاعفت ما تخرجه من الحديد [١٤]

وفي الاطار ذاته عند الاطلاع على مراحل التطور الصناعي في المانيا خلال مدة الدراسة نجد انها قطعت شوطا كبيرا فيه اذ ازداد انتاج الحديد من مليون ونصف عام ١٨٧٠ الى(٨) مليون طن عام ١٩٠٠ ثم ليصل الى(١٥) طنا عام ١٩١٣وسرعان ما شمل ذلك التفوق للحديد الصلب والفحم بالشكل الذي راح ذلك الإنتاج ينافس الصادرات البريطانية لتصبح في المرتبة الثانية في القطاع الصنعي بعد الولايات المتحدة الامريكية [١٥]

ويوضح الجدول التالي حجم الإنتاج الألماني الصناعي عشية الحرب العظمى

المادة	١٨٧٠	١٩٠٠	١٩١٣
الحديد	١,٥ مليون	٨ مليون	١٥ مليون
الصلب	١٦٩ الف طن	٥,٦ مليون طن	١٥ مليون طن
الفحم	٧٠ مليون طن عام ١٨٩٠	------	٢٠٠ مليون طن

اما في المجال المصرفي سعت الدول الاوربية التي استقرت فيها معالم الثورة الصناعية الى تبني مؤسساتها المالية أسواق مالية قادرة على توظيف استثمارات واسعة في جميع انحاء العالم كان من بينها المانيا التي تاسس فيها خلال عام ١٩٠٠(١٦٥) مصرفا كما استمرت نشاطات البيوتات المالية من أمثال بلخرودز ومندلسون وزاربورغ وغيرها وسرعان ما تمركز مصرف ديسكنتو جيسيل شافت في برلين عام ١٨٥١ ومصرف دار مشتادر بنك عام ١٨٥٣ ومصرف برليز هاندل جيسيل شافت عام ١٨٥٦ ومصرف كومرز اند ديسكنتو بنك في همبورغ عام ١٨٧٠ وفيما شهد مصارف أخرى ازدهارا كبيرا كبنك دوتش ودزدنر ودرامشادر وديسكنتو لتبلغ حصتهم ثلاثة ارباع المبالغ المصرفية للرايخ [١٦]

اتسمت المصارف الألمانية بالجراة والتهور الى حد ما اذ كانت تمنح القروض بمختلف انواعها مما اسهم في تطوير الاقتصاد الوطني واسهم في حصولها على العديد من المقاعد في مجالس الاداراة للشركات مما منحها سيطرة اكبر على إدارة أعمالها ففي عام ١٩٠٣ شارك بنك الدوتش في المجالس الإدارية لما يقارب (٥٤٠)شركة صناعية مارست التحويلات الاجلة بالشكل الذي ساعد في زيادة ثروتها ولم يقتصر ذلك على سياسة مالية على المانيا فحسب بل شمل اغلب القوى الاوربية عشية الحرب العظمى التي راحت تستثمر أموالها في كافة أجزاء العالم فلم تتاخر المصارف الألمانية الأربعة لاسيما بنكي الديسكونتو والدوتش عن تأسيس فروع لها سواء في اسيا او في الشرق الأوسط كالدوتش بنك الاسيوي والدوتش اورينت بنك في تركيا وشرق المتوسط [١٧]

وراحت تسيطر على العالم ثلاثة أسواق كبيرة غير ان أسواق برلين وفرانكفورت لم تصل للأهمية التي بلغتها لندن وباريس على الصعيد الدولي لان اعتماد الحاجات الألمانية على السندات الخارجية ظل ثانويا كما ان الاستثمارات الألمانية بدت محدودة بسبب تحجيم أسواقها المالية فاستثمرت (٢٩) مليار من الفرنكات في العالم كان منها (٥٣%) في اوربا خاصة النمسا- المجر واقل من الثلث في الولايات المتحدة الامريكية بينما ظلت حصة افريقيا واسيا متواضعة الى حد ما وتجسد ذلك بسيطرة الالمان على نفط الموصل [١٨].

ولم تكتف الدول الرأسمالية الكبرى بتحصيل المداخيل بل عمدت على ادخال التحسينات في تلك الدول لضمان مصالحها خارج اوربا فاهتموا بالسكك الحديد في فنزيلا والأرجنتين والمكسيك والصين والشرق الأوسط وعد خط سكة حديد بغداد ابرزها اذ اصبح من اكبر المشاريع عشية الحرب العظمى فقد بلغ طول خطوطه (٤٠٠٠) كم جهز بمعدات المانية معدنية ضمن ممر -رواق - بطول (٣٠) كم على جانبي الخط سرعان ما وظفها الالمان في توسعاتهم كما هتموا بالمناجم في افريقيا الجنوبية وبالحديد في المغرب والجزائر وبالنفط في رومانيا [١٩]

وبفضل الاستخدام الواسع للاسمدة الكيميائية تمكنت الزراعة الألمانية من زيادة مواردها من المحاصيل اذ ارتفع انتاج القمح من (١٣ كنتالا في الهكتار مابين ١٨٧٠-٢٠ كنتال عام ١٩١١ وزادت المحاصيا رغم انخفاض الأسعار الذي بدا سنة ١٨٧٣ واشتد في نهاية القرن عندما هبط سعر الكنتال من القمح من(١،٢١ مارك ١٨٧٦ - ١٦)مارك ١٨٩٦ الذي سرعان ما راح يرتفع بشكل شبه مستمر بعد سنة ١٨٩٧ ليصل الى ٢٣ ماركا عام ١٩١٠ ليزيد انتاج القمح بمعدل الضعفين وإنتاج السكر بمعدل ست مرات وراد انتاجها من الشيلم من(٥٠-١٢٢)مليون كنتال ومع ذلك لم تكن تلك الكميات كافية مع تزايد حجم السكان وبسبب الديون غذت الزراعة في المانيا معتمدة على الجمعيات الزراعية والتعاونيات وعلى رسوم الدخول لتخفيف تاثيرات الازمة وبالرغم من جهود الكبيرة فان حصة اقتسام اليد العاملة قد تحول من(٤٢%)سنة ١٨٨٠-(٣٤%)١٩٠٧ [٢٠]

وبينما كانت الصناعة تتقدم وتبدل من اخلاق الامة الألمانية وأنواع الحرف لابنائها وجهت جهودها لتنمية البحرية الألمانية مما وسع نشاطها ليصل اصقاع العالم مما دفع الحكومة وباكراه من بسمارك الى تبني مبدا الحماية للصناعة الألمانية في عام ١٨٧٩ كاساس لسياستها الكمركية ليسهم بشكل مباشر في تنامي اهتماماتها نحو امتلاك المستعمرات ليتاسس في عام ١٨٨٣ الشعبة الاستعمارية في الرايشتاخ وهو ذات العام الذي شهد تأسيس شركة الكهرباء الألمانية التي كان يرمز لها بالحروف A.E.G. وهو الاتحاد الكهربائي الضخم الي اقام على أساسه اعظم صناعة من الصناعات العلمية الألمانية [٢١]

اما في مجال النقل النهري اذ سعت الإمبراطورية الألمانية الى اعداد مشروعات لحفر القنوات التي ترتبط بالانهار مما سهل من الاستفادة من النقل المائي واسهم في ان تمتلك المانيا شبكة مائية مميزة في ذلك الوقت وراحت توظفها لخدمة اغراضها الحربية فحفرت قناة كيل لتصل بين بحر البلطيق وبحر الشمال لتامين قدراتها العسكرية خلال الحرب كما امانت تجارتها خلال السلم وراحت تهتم بالانهار لذات الامر عندما سعت الى تعميق مجراها وتصلح جسورها لتنظم الطرق المائية الداخلية الطبيعية والاصطناعية حتى بلغت اطوالها بما يقرب (٩،٠٠٠) ميلا الامر الذي انعكس بوضوح على تطور انتفاع الالمان منها فزادت حركة النقل في هذا القطاع فكانت نسبة حركة النقل المائي الى حركة النقل البري اكثر مما وصلت اليع بريطانيا واقل من فرنسا [٢٢]

كان من الطبيعي ان تنعكس تلك التطورات على شبكة المواصلات البحرية التي كانت بريطانيا زعيمتها صحيح انها كانت تخدم في البداية مصالح هذه الإمبراطورية الا ان القوى الاوربية راحت تدخل الى هذا المجال تدريجيا وكانت سعة السفن الألمانية فاترلند(٦٢,٠٠٠)برميل كما ظهرت شركات كبرى كان منها هامبورغ أمريكا في المانيا التي كانت تؤمن الخدمات لاقوى الخطوط بينما تسافر السفن الضخمة الى جميع انحاء العالم وكان القسم الأكبر من الاسطول التجاري العالمي بيد اوربا ب٨٥% بلغت حصة الالمان فيها ٨,٢% ووزادت نشاطات المرافئ وكانت همبورغ احدى اضخم المرافئ العالمية وينطبق الامر على الملاحة الجوية لينطلق زيبلن في بناء المنطاد الموجه وقد أدت تلك التطورات في مجال النقل والوصلات الى تطور الحياة الاقتصادية كالتجارة الدولية وتبني أساليب جديدة وممارسة سياسة الإغراق وهو مامنح المانيا توسع اكبر مع ارتفاع حصتها من ٩% عام ١٨٨٨ الى ١٣,١% عام ١٩١٣[٢٣]

كما ان المانيا كانت اسبق دول القارة الاوربية في بناء خطوط السكك الحديدية بعد بريطانيا وكان يعود الفضل في ذلك الى الاقتصادي الكبير فردريك لست –Frederick,List عندا دعا الى انشاء السكك الحديد لاهميتها في التطور الاقتصادي وكان اول خط للسكك الحديد في عام ١٨٣٥ بين فورث ونورمبرج وبطول خمسة اميال ليعقبه خطان اكثر طولا هما خط ليبزج – درسدن عام ١٨٣٩ وخط ليبزج– مجدبورج جرى انشائه في السنة التالية وراحت تنتشر السكك الحديدية في الولايات الألمانية بشكل مطرد بفعل رخص الأراضي من جهة وانبساط الأرض في السهول الألمانية ولم يبدا عام ١٨٥٠ حتى تاسس في الولايات الألمانية مجموعة من السكك الحديدية تفوق ما كان موجود في فرنسا غيران ذلك التطور كان له جانب سلبي في اقتصاديات النقل كونها كانت خطوط فرعية فكانت تصل بين عواصم الولايات وحدودها فقط كما اثار ذلك الى اختلاف مقياس الخطوط الحديدية فبعضها على المقياس الواسع والبعض الاخر على المقياس الضيق كما ان بناء تلك الخطوط كان حصرا على حكومات الولايات فحرم منه الافراد والجهود الشعبية وبقي عملا حكوميا بحتا ولم تخالفهم في ذلك سوى بروسيا بان فسحت

المجال للشركات مع ضما ادنى حد للحكومة من الارياح وراح الاتحاد الالماني بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية بتاسيس نظام ابراطوري للسكك الحديدية وجرى في عام ١٨٧٣ تأسيس مجموعات من السكك الحديدية وتنظم أجور النقل ومعالجة المعوقات التي تواجهها كما نجحت في الاستيلاء على سكة حديد الالزاس واللورين وراحت الإمبراطورية تستولي تبعال السكك الحديدية البروسية وتنشا سككا جديدة تحت اشراف الدولة وادارتها[٢٤] .

اسهم التطور في طرق النقل على تغير طرق التجارة الرئيسية فالنقل البري جرد النقل البحري الكثير من مميزاته وعلى الأخص اثر على مكانة لندن كمركز في توزيع التجارة الاوربية وكانت المانيا بفعل موقعها المتوسط في القارة الاوربية منحها مهمة تجارة التوزيع ليتنتقل جزء كبير من تجارة الترانسيت التي تمتعت بها أسواق لندن الى المدن الألمانية وكان لذك الانتقال اثره في رفع المكانة الاقتصادية لألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر[٢٥] .

كما عرفت التجارة التخصص في الأسواق فعرفت أسواق القطن في ليفربول والهانوفر وبريمن وسزق السكربراج ومجدبرج والصوف في ربوا – توركونج وغيرها من المنتجات وكانت التجارة مع البلد الام ثانوية وكانت المستعمرات تكلف عشر مرات مما تعطي مما جعلها عرضة للانتقادات فلم تجذب المستعمرات اعداد كبيرة من الرأسماليين الذين لم يوظفوا اكثر من(٤٠٠) مليون مارك بما يعادل(٢%)من مجمل التوظيفات الكلية في حين لم تصل المبادلات التجارية بين الجانبين اكثر من١% بل راحت تتجاوز عشية الحرب النفقات المخصصة للمستعمرات الفوائد التي حصلت عليها المانيا[٢٦] ،ومن الجدير بالذكر ان الإمبراطورية الألمانية سعت ومن اجل تطوير قدراتها الصناعية الى عقد اتفاقية براءات الاختراع بين الولايات المتحدة وألمانيا في عام ١٩٠٩[٢٧]

المتغيرات الاجتماعية التي ارست دعائم الإمبراطورية الألمانية

لايمكن انكار دور بسمارك في تغذية القدرات الصناعية في المانيا والذي تجسد بوضوح في اصدار عدد من القوانين كالتامين الاجباري ضد المرض في عام ١٨٨٣ وضد الحوادث في عام ١٨٨٤ وضد الشيخوخة في عام ١٨٨٩ بدت تلك القوانين محط اعجاب الكثير من الدول الاوربية وعلى راسها بريطانيا التي نفذتها فيما بعد على يد لويد جورج عام ١٩١١ عندما كان وزيرا للمالية في عهد وزارة اسكويث وعدت قوانين التامين الألمانية ركنا أساسيا من اركان نمو النهضة الألمانية الذي كشف عن اعانات مالية تدفع من خزينة الدولة ومن جيوب أصحاب العمل وبذلك ضمن حماية للطبقة العاملة وجنب اندلاع الثورة في المانيا الى ابعد حد [٢٨]

ومن جانب اخر اخذت الارستقراطية في اوربا تتلاشى تدريجيا مع جمع ثمار الثورة الصناعية رغم بقاء النبلاء ضمن عجلة تلك المتغيرات في كلا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبالرغم من المصاعب التي

تعرضوا لها في المانيا ظلوا على راس الهرم الاجتماعي مع فقدانهم لأراضيهم لصالح البرجوازيين ولكي يضمنوا استمرارهم راحوا يصاهرون البرجوازين الأغنياء ومما عقد الموقف وقوع الارستقراطية الوسطى والدنيا ضحية لتدني اسعار الحبوب لتغرق في الديون وعلى الرغم من نشاطها بين صفوف الحزب المحافظين ورابطة المزارعين فانها لم تنجح في الحصول على تشريع كمركي لايقاف منافسة الحبوب المستوردة فانخفضت مواردها وراحت وراثة العقار ولقب الشرف مقتصرا على الابن الأكبر مما وجه الصف الثاني نحو الالتحاق بالجيش فكان الضباط النبلاء يمثلون الأكثرية في اغلب تشكيلاته ومنه الحرس الامبراطوري وسلاح الفرسان كما احتكروا المناصب الهرمية العليا فيه وبالرغم من ذلك ظلوا في موقع ادنى عن البرجوازين فسعوا للتحالف معهم والاهتمام بالمشاريع الصناعية كصناعة السكر والتقطير إضافة للاستثمارات في المناجم ليفقد حزب المحافظين الناطق باسم النبلاء عدد مقاعده مابين (٥٦)عام ١٨٩٨ الى (٤٣)عام ١٩١٢ كما لم يفز حليفه الحزب الامبراطوري الا باثني عشر مقعدا عشية الحرب الامر الذي اسهم في توتر علاقتهم مع أصحاب الثروات ورجال الاعمال كونها عارضت التوجه الديمقراطي والبرلماني للنظام [٢٩].

وفي الاطار ذاته كان تزايد عدد السكان من اهم انعكاسات الإيجابية للثورة الصناعية ففي الوقت الذي كان فيه النمو السكاني في المانيا بطيئا فبلغ (٣٣,٥) مليون نسمة عام ١٨٥٠ ليسجل نمو سريعا بعد الوحدة ليبلغ (٤١) مليونا عام ١٨٧٠ وليصل الى (٦٧,٤) مليون عام ١٩١٣ وبدت تلك الزيادة طبيعية بفعل زيادة الولادات مما زاد من نسبة الفتوة فيها ص٢٠٣ مع تراجع الوفيات وكان الهبوط اكثر وضوحا في المانيا مابين(٢٧%-١٨,٧) أي ما يعادل نسبة ٣٠% مما انعكس بإيجابية على مستوى المعيشة ، غير انه من جانب اخر انخفض في الوقت نفسه معدلات الولادات مابين (٣٩%- ٣٣%) واثرت التطورات السياسية في المانيا الى الهجرة الى خارج البلاد منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤وكانت تدعمها شركات الملاحة واشتدت بعد عام ١٨٤٦ ثم ١٨٥٠ وبين عامي ١٨٦٦و١٨٧٠ ثم ١٨٨٠ و١٨٨٥ بسبب الازمة الاقتصادية حينها .

اضافت الاطماع الاستعمارية الألمانية عاملا جاذبا للهجرة للمستعمرات ففي عام ١٩٠٦ بلغ عدد الالمان ضمن مساحة(٣) مليون كم من الممتلكات الاستعمارية (٨)الاف شخص ليرتفع العدد عشية الحرب العالمية الأولى [٣٠].

وانعكاسا للتطورات الصناعية تشكلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر العديد الأحزاب في اوربا وكان افضل صورة لها الحزب الديمقراطي الألماني الذي تاسس عام ١٨٧٥ عانى كثيؤا من اضطهاد بسمارك ليقدم بعد غيابه بشكل اكثر قوة بعد عام ١٨٩٠ ، ومما تجدر الإشارة اليه ان تلك الأحزاب راحت تمثل مصالح الاقتصادية والايدلوجية ففي الوقت الذي كان فيه الارستقراطين يدعمون المحافظين

كانت الطبقة الوسطى تدعم الوطنين الاحرار بينما دعمت البرجوازية الصغيرة والقرويون الصغار وأصحاب المصالح الفردية الخاصة الحزب الكاثوليكي [٣١] .

ومن الجدير بالذكران الإمبراطورية الألمانية أبقت على تبني سياسة الحرية التجارية كما انها سعت الى تخيف الضرائب الجمركية على الحديد والآلات الزراعية خدمة لنهوض الزراعة ليمتد التخفيض الجمركية الى العديد من السلع حتى اصبح الهدف الأساسي من النظام الجمركي زيادة إيرادات الإمبراطورية بلا من دعم الإنتاج الاقتصادي او حتى حمايته حتى بلغ نسبة المنتجات المعفية من الضرائب الجمركية(٩٥%) من اجمالي واردات الدولة في عام ١٨٧٧.الامر الذي أدى الى تصاعد الأصوات المطالبة باتباع حماية التجارة وكان ذلك مدفوعا الى عدد من الأسباب هي ميل الشعب الألماني بسبب تقاليده الى تقييد حرية التجارة بمعنى العودة الى القديم بدلا من القيام بثورة ضده ،وفي الوقت الذي الزم بروسيا بالتخلي عن الحماية لضمان وحدة ارايها سعت الإمبراطورية بعدها الى تبني الحماية كوسيلة لتقوية قدراتها الاقتصادية لاسيما بعد استثمارها الغير مدروس لغنائم حرب السبعين وهو ما عرضها لازمة عام ١٨٧٣ التي كشفت عن نقاط الضعف في كيانها الاقتصادي كانت الحماية علاجها المنشود كما ان تطبيق الحماية كان مرهونا بحكمة بسمارك الذي كان على يقين من الشعوب التي تبنت الحماية راحت تتمتع برخاء اقتصادي عظيموبالفعل تمت الموافقة على قانون الحماية عام ١٨٧٩ اوالذي بموجبه اقر زيادة الضرائب على (٤٣) من السلع التجارية وكان الهدف المرجو من هذا القانون حماية الصناعة الناشئة من جهة تامين الدولة بالاموال بالشكل الذي يزيد من دخلها ويقلل اعتمادها على الولايات [٣٢] .

وبالفعل ارتفعت إيرادات الإمبراطورية اثر ذلك القانون لأكثر من (١٣٠)مليون مارك واستمرت الجمارك حتى الحرب العالمية الأولى كأكبر كورد للإمبراطورية ومن جانب اخر سعت الى عقد عدد من المعاهدات التجارية ما بين ١٨٩٠-١٨٩٤ مع امبراطورية النمسا-المجر ورومانيا وروسيا وصربيا ونصت على مبد المعاملة الدولة الأكثر رعاية وعلى تخفيض الضرائب على كثير من السلع تخفيضا كبيرا بينما نصت معاهدتهم مع الروس على تعهد الدولتين بعدم زيادة الضرائب الجمركية على تجارة بعضهما البعض لمدة عشر سنوات [٣٣] .

لم تكن اثار تلك المعاهدات إيجابية في كل جوانبها اذ لم تنال رضا الفلاحين لانه تلك الدول كانت في الاغلب زراعية الامر الذي سيؤدي الى هبوط أسعار الغلات الزراعية فتعالت الأصوات المطالبة بالغائها في حين اكتسبت الصناعة الألمانية رواجا كبيرا لذلك راح الفلاحين تنظيم صفوفهم وافوا حزبا قويا عام ١٨٩٣ يسمى حزب الفلاحين الذي استطاع التحكم في السياسة الاقتصادية الألمانية حتى الحرب العالمية الأولى وكان قانون عام ١٩٠٢ من اهم إنجازاتها .

وبموجبه جرى تقسيم الواردات الى ٩٤٦ مجموعة مع السماح بدخول ٢٠٠ مجموعة منها بلا ضرائب وتخفيض الضرائب الجمركية على المواد الأولية للصناعة وزيادة الضرائب الجمركية على الواردات الزراعية والحيوانية وتقسيم الضرائب الجمركية الى قسمين عامة وواخرى خاصة بحسب افضلية تعاملاتها الدولية ولم ينفذ ذلك القانون الا في عام ١٩٠٦ ليستمر حتى عام[٣٤] .

وبالفعل امتازت المانيا بتقدم تجارتها الداخلية والخارجية ولعل ذلك يعود الى الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب على الغلات والمصنوعات على اختلاف أنواعها وزيادة القدرة الشرائية للسكان بسبب ارتفاع الأجور وتحسن المستوى المعاشي لهم وتبني سياسة الحماية الجمركية مع سرعة تقدم طرق الموصلات الداخلية لاسيما السكك الحديد والطرق المائية اما تجارتها الخارجية فعلى الرغم من انخفاض كفاءتها في البداية الا انها تمكنت من تفادي تلك العقبة لتصبح في عام ١٩٠٥ من ارقى دول العالم التجارية بعد بريطانيا وهو ما نعكس بوضوح على زيادة وارداتها

كما هو موضح في الجدول التالي :

السنة	الواردات	الصادرات
١٨٧٣	٣,٤٦٨٠٠٠,٠٠٠ مارك	٧,٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠مارك
١٩٠٥	٢,٤٩٤,٠٠٠,٠٠٠ مارك	٥,٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠مارك

كما اقبلوا على مراقبة الأسواق لاقتناص الفرص التجارية واقبلوا على دراسة تقارير القناصل والوكلاء البيوتات الصناعية والتجارية والمصرفية الكبيرة لان هؤلاء الوكلا خدموا تجارة المانيا في الخارج كما عنيت المانيا ببث دعاية قوية لمصنوعاتها في الأسواق الخارجية وقد اسهم تشجيع المصارف في رواج تجارتها كالتساهل في فتح الاعتمادات المالية ومنح القروض للتجار وعملائهم في الخارج اما من وجهة السفن التجارية فقد ملكت المانيا قبيل الحرب اثنين من اكبر شركات الملاحة في العالم وهما شركة هامبرج – أمريكا وشركة لويد الامر الذي انعكس بوضوح على نموها الاقتصادي عشية الحرب العالمية الأولى [٣٥].

ومن الناحية العسكرية سعت القوى الاوربية منذ عام ١٨٨٦، الى إعداد ميزانية عسكرية جديدة بما يتلاءم مع طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية على الواقع الدولي. اذ بلغ تسليح كل من روسيا وفرنسا مستويات هائلة، الامر الذي جعل الحكومة الألمانية تدرك أن القوات العسكرية للإمبراطورية لم تعد على

قدم المساواة مع القوى المعادية. ونتيجة لذلك، طلبت من البرلمان ليس فقط ميزانية جديدة مدتها سبع سنوات للأغراض العسكرية، كما فعلت مرتين مسبقا، بل لتامين حصوله على مخصصات لتجنيد عدد أكبر من الجنود (١%) من إجمالي السكان، وهو ما كان يمثل، وفقًا لآخر تعداد سكاني – (٤١٠٠٠) رجل أكثر مما كان عليه في ذلك الوقت، إضافة الى مبالغ إضافية للتحصينات والثكنات والأسلحة، وما إلى ذلك. وعلى إثر ذلك، نشبت منافسة برلمانية أخرى. وأثبتت المعارضة عدم امتلاكها الوطنية الكافية لتبني رؤية شاملة.

وطالب الليبراليون، بالتنسيق مع حزب الوسط، بتقليص عدد الجنود ومنح الميزانية لثلاث سنوات فقط. بعد نقاش حادّ، ورغم بلاغة بسمارك، أُقرّ اقتراح الحكومة بأغلبية ضئيلة . ثمّ حُلّ البرلمان مجدداً، وأُجريت انتخابات جديدة بعد نحو شهر (٢١ شباط ١٨٨٧) الذي كشفت عن استياء الشعب، إذ مُني الليبراليون والاشتراكيون الديمقراطيون بهزيمة ساحقة، ولم يُعاد إلى البرلمان سوى نصف عدد مقاعدهم السابقة. وسرعان ما أُقرّ مشروع قانون الجيش بأغلبية كبيرة من المحافظين والوطنيين، إضافة الى طرح قضايا مالية وغيرها من القضايا الهامة للبتّ فيها .[٣٦]

تميز عهد وليم الثاني الامبراطور الألماني بزيادة سرعة تصنيع المانيا بين عامي (١٨٨٨–١٩١٣) اذ زاد عد د المشتغلين بالصناعة والتجارة من عشرين مليون الى خمسة وثلاثين كما زاد انتاج الحديد من خمسة ملايين الى خمسة عشر طنا وإنتاج الفحم من(٧٠)مليون طن الى(٢٠٠)مليون كما زادت مساهم المانيا في الشحن العالمي من(٦%–١١%)وزادت قيمة تجارتها الخارجية من(٨٠٠مليون دولار –٢٠٠٠)مليون [٣٧]

بدا التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى ومنها المانيا احد اهم المؤشرات لتنامي قوتها وترسيخ وجودها السياسي في العلاقات الدولية اذ سرعان ما شكلت الازمات الدولية اختبارات حقيقية كشفت عن قدرات تلك القوى ومنها الامبرطورية الألمانية في التاثير على مديات تلك الازمات وبالتالي التمهيد للحرب العالمية الاولى .اذ كان هناك تزايد شامل نحو التسلح ليمتد الى ارتفاع هائل في احجام الجيوش والبحريات للدول الاوربية رغم حقيقة وجود اهتمام شعبي ملحوظ في تلك السنوات بتقليل التسلح وعقد مؤتمرات للسلام العالمي في لاهاي مابين ١٨٩٩و١٩٠٧ لمناقشة إمكانية تحجيم التسلح في ظل السيطرة الدولية ونتج عنهما تحديد قوانين الحرب وتحريمم بعض الأسلحة االلانسانية وتوسيع اتفاقية جنيف للصليب الأحمر لتشمل الحروب البحرية وتاسيس هيئة لمنح جوائز عالمية ومحكمة عدل دولية دائمية غير انهما لم يحققا هدفهما الرئيسي وخلال العقد الذي شهد انعقاد تلك المؤتمرات ضاعفت الحكومة الألمانية ميزانية جيشها بمقدار الخمس وتضاعفت البحرية الألمانية ثلاث مرات والبحرية

البريطانية الى اكثر من الثلث ولكن ذلك لا يقارن بالتزايد خلال السنوات ما بين ١٩١٠-١٩١٤ مع تضاعف تخصيصات الجيش الألماني وفي بناء سفن جديدة ومدافع جديدة وبوارج جديدة (٣٨)

وتظهر تلك الاستثمارات في المانيا بشكل اكثر وضوحا في الآلات الحرب ضمن ارقام تقريبية

١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
١,٠٨	١,٧٠	٢,٨٠	٣,٤٨	٤,٠٦	٨,١٩

وسرعان ما اخذ الجانب العسكري يؤثر على القرار السياسي فاصبح القادة العسكريون والبحريون تتم استشارتهم بشكل دائم من قبل القادة السياسية والاصغاء اليهم بصورة اكبر بل حتى اخذت الشخصيات العسكرية تميل الى تجاوز السلطات المدنية وتجسد ذلك بوضوح في تنامي عدوانية النمسا- المجر في البلقان عندا تسلم كونراد فون هوزندروف منصبه كرئيس للاركان ونجح الادميرال الفريد فون تيريتز في التغلب على كل مغريات الخارجية لاتفاق بحري مع بريطانيا خلال تلك السنوات الحرجة . (٣٩)

شكل التنافس الاقتصادي انعكاسا حقيقيا للوجود الاستعماري وللحفاظ على ارباحهم التي حصدوها من صناعاتهم تزامنا مع الطموحات الاستعمارية للإمبراطور الألماني الشاب وليم الثاني (٤٠)،والتي سرعان ما أضافت عاملا لانهيار السلام عشية الحرب العالمية الأولى تزامنا مع تكرار حدوث الازمات الدولية التي مهدت للحرب وهو ما تجسد بوضوح في تصريح هولشتاين Holstein مدير الشئون الخارجية الألمانية عن سبب تدخل المانيا في ازمة مراكش عام ١٩٠٤ قائلا :" يجب على المانيا ان تتدخل في القضية المراكشية لاسباب اقتصادية وللدفاع عن جاهها ونفوذها ويجب ان لاتترك قضية كبرى تسوى خارجا عنها مهما كانت وفي أي جزء من العالم " (٤١)

اذ باتت القدرات العسكرية الألمانية في وضع حرج وفق لراي الكونت شليفن الذي صرح قائلا :بان موقع المانيا القوي كان يتدهور شيا فشيا نحو الاسوء وانه سيرحب باي فرصة لوقف ذلك التهور من خلال حرب ناجحة ضد فرنسا وقد كان عام ١٩٠٥ نموذجا لعرض القوة الألمانية وهو ما توافق مع وجهة نظر هولشتاين بحيث انه خطط لاستخدام القوة في مراكش لاجبار فرنسا على الاستسلام وفق شروط مذلة وسرعان ما تركت تلك الازمة صدها نحو تقارب فرنسي بريطاني.

وبموجب ذلك وافقت الإمبراطورية الألمانية١٩٠٦ الاتفاق مع فرنسا حول اقتسام الأرباح الاقتصادية بينهما في مراكش وفي الاطار ذاته أضاف تنامي القوة الألمانية عاملا تنافسيا على مصالح الإمبراطورية الألمانية حاولت تامينها من خلال الاحلاف التي دخلتها سواء في عهد مستشارية بسمارك ابين عامي ١٨٧٩-١٨٨٣ وتشمل تلك الاحلاف حلف النمسا – المانيا عام ١٧٨٩ والحلف النمساوي – الروماني عام ١٨٨٣ وكلاهما موجهان ضد روسيا وكذلك الحلف الثلاثي عام ١٨٨٢ والذي كان موجها ضد

فرنسا اما من الجانب الاخر فكان التحالف الفرنسي – الروسي ١٨٩٤ وهو حلف دفاعي موجه ضد المانيا وكذلك التفاهم الثلاثي ١٩٠٤–١٩٠٧ والذي تخوفت منه المانيا بدرجة كبيرة رغم انه لم يكن موجها بالتحديد ضد أي دولة معينة ورغم ان نظام تحالفات المانيا كان يبدو على الورق اكثر تشابكا الا انه كان مشكوكا به على ارض الواقع وبموجب ذلك فان التحالفات المتناقضة سارت جنبا الى جنب مع النمو المضطرد للتسلح وبالتالي خلق جو ملبد بالتناقضات وبالتالي كان لتفوق المانيا الاقتصادي عاملا رئيسا في تنامي تاثيرها على الساحة الدولية بل وسببا في جرها للحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . [٤٢]

الخاتمة

- شكلت الوحدة الاقتصادية الزولفرايين البداية الحقيقية لنو الاقتصاد الألماني وبالتالي مقدمة منطقية لقيام الإمبراطورية الألمانية عام ١٨٧١.
- مارست الطبقة البرجوازية دور حيوي في عملية التحول الصناعي للامبراطورية وبالتالي التاثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للامبراطورية حاولت تدعيم وجودها من خلال المشاركة الحذرة في الدولة من جهة وفي تنامي ظهور الطبقة البروليتارية التي راحت تنظم نفوذها ضمن نقابات .
- شهد القرن التاسع عشر وبفعل التطورات الصناعية نمو الاشتراكية الألمانية فطالما ساندت الطبقة العمالية الأحزاب الليبرالية كعلاج فوري للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ليشهد عام ١٨٦٣ تأسيس اول حزب عمالي مستقل باسم الاتحاد العام للعمال الالمان .
- أسهمت الصناعات الكيمياوية والكهربائية بشكل كبير في تفوق المانيا وكان نتيجة منطقية لتفوق التعليم للشعب الألماني وبالتالي أسهمت تلك التحولات في دعم الصناعات الأخرى كالفحم والحديد الصلب الذي لم يكتف بالتفوق بل راح ينافس الصادرات البريطانية والامريكي عشية الحرب العظمى .
- كان نمو القطاع المصرفي في المانيا من اهم مخرجات التطور الصناعي في البلاد لتصل عام ١٩٠٠ الى ١٦٥ مصرفا ناهيك عن نشاط البيوتات المالية التي راحت تنتشر في معظم انحاء البلاد وقد اتسمت تلك المصارف بالجراءة والتهور من خلال منحها القروض المتنوعة والتي أسهمت بوضوح في تطور الاقتصاد الألماني .
- ومن الجدير بالذكر ان الصناعة بحاجة الى أسواق كبرلين وفرانكفورت وان لم تصل من حيث الأهمية والتفوق لاسواق لندن وباريس وذلك لاعتماد الحاجات الألمانية على السندات الخارجية.

- استطاعت المانيا تطوير قدراتها الزراعية من خلال استخدام الأسمدة الكيمياوية وزيادة المساحة المزروعة تزامنا مع تشكيل الجمعيات الزراعية التي دعمت النهضة الألمانية عشية الحرب العظمى .منح التطور في طرق النقل زخما نوعيا لتطور التجارة الألمانية سواء في الداخل او في الخارج التي انعكست على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .
- كانت التغيرات الاجتماعية تسير جنبا الى جنب مع التحولات الاجتماعية من خلال اصدار قوانين لدعم العامل محور التغير الاقتصادي كالتامين الاجباري ضد الشيخوخة وضد الحوادث وتحديد الأجور وساعات العمل .
- شكل التنافس الاقتصادي امتداد لاهتمام بالقدرات العسكرية للامبراطورية الألمانية لحماية مصالحها من جهة ولتامين وجودها على الساحة الدولية من جهة أخرى من خلال النمو المظطرد للتسلح للالمان من جهة ودخولها في تحالفات دولية من جهة أخرى والتي كانت نتيجتها جر الإمبراطورية الألمانية للحرب العالمية الأولى.
- ان دراسة النهضة الألمانية عشية الحرب العالمية الأولى كان مسالة مهمة أسهمت بشكل كبير في نمو القومية الألمانية وكانت من اهم مقومات نمو الرايخ الألماني الثالث فيما بعد .

المصادر

(١)عبد العظيم رمضان , ,تاريخ اوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة ,الجزء الثاني من تسوية مؤتمر فينا ١٨١٥–الى تسوية مؤتمر فرساي ١٩١٩ ,مصر، ١٩٩٧ ،ص١٢٤؛ عبد الفتاح أبو عليه و إسماعيل احمد ياغي ،تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ،الرياض ،١٩٩٣،ص٣١٧

(٢)نغم سلام إبراهيم ، الجذور التاريخية للوحدة الألمانية ،مجلة الأستاذ ،مجلد ٥٨،عدد٤، ٢٠١٩ ،ص٢١٧

(٣)فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ،التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥–١٩٣٩ بغداد ،١٩٨٠،ص٣٥

(٤) عمر عبد العزيز عمر,تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر ١٨١٥–١٩١٩,مصر،٢٠٠٠، ص١٧٠

(٥)المصدر نفسه

(٦) محمد عبد العزيز عجمية واسماعيل ,محمد محروس ,التطور الاقتصادي في اوربا والعالم العربي، بيروت ،١٩٨٦ ,ص١٧٢

(٧)المصدر نفسه

(٨) عبد الفتاح أبو عليه و إسماعيل احمد ياغي ،المصدر السابق ،٣٢١

(٩)اياد علي الهاشمي ,تاريخ اوروبا الحديث ,الأردن،٢٠١٠ ،٢٨٩

(١٠) عمر عبد العزيز عمر ،المصدر السابق ، ص١٧١

(11) Charlton T. Lewis ,History of Germany, New York,1894, p.699

(١٢) فرانسوا جورج دريفوس واخرون موسوعة تاريخ أوروبا العام ،أوروبا من عام ١٧٨٩حتى أيامنا،ترجمة حسين حيدر ،مراجعة أنطوان أ.الهام ،ج٣،باريس ،١٩٩٩،ص٢٦٤

(١٣) المصدر نفسه ،ص٢٦٩

(١٤) احمد حسن البرعي ،الثورة الصناعية واثارها الاجتماعية والقانونية ،القاهرة ،١٩٨٢ ، ص٤٣٧

؛هـ.ا.ل.فشر ،تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩–١٩٥٠ تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ،مصر، ١٩٣٥، ص٣٨٥

(١٥) صالح ،١٩٨٥ ،ص٣٠١

(١٦) فرانسوا جورج دريفوس واخرون ،المصدر السابق،١٧٩

(١٧) المصدر نفسه،ص١٨٠

(١٨) المصدر نفسه ،١٨٢

(١٩) المصدر نفسه،ص١٨٥

(٢٠) المصدر نفسه ،ص١٩٥

(٢١) هـ .ا.ل.فشر ،المصدر السابق ،ص ٣٨٧

(٢٢) امين مصطفى عفيفي واحمد عزت عبد الكريم، تاريخ اوربا الاقتصادي ،مصر ،١٩٥٤، ص٤٥١

(٢٣) المصدر نفسه ,ص٢٠١

(٢٤) المصدر نفسه ,ص٢٠١

(٢٥) المصدر نفسه ،ص٤٥٦

(٢٦) المصدر نفسه ص٢٢٠

(٢٧) وثائق أمريكية

(٢٨) هـ .ا.ل.فشر ،المصدر السابق ،ص٣٨٨

(٢٩) فرانسوا جورج دريفوس واخرون ،المصدر السابق ،ص٢٧٢

(٣٠) المصدر نفسه

(٣١) المصدر نفسه

(٣٢) حسين كامل سليم ،تاريخ اوربا الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مصر ،١٩٥٨، ص٣٠٠

(٣٣) المصدر نفسه، ص٣٠٢

(٣٤) المصدر نفسه ،ص٣٠٤

(٣٥) المصدر نفسه،ص٣٠٦

(36) . Bayarad Taylor ,A History of Germany from the Earliest Times to the Present DAY, New York, 1893, p.449

(٣٧) كارلتون هيز ،التاريخ الأوربي الحديث ١٧٨٩-١٩١٤ ،ترجمة فاضل حسين ،بغداد ١٩٨٧،ص٣٨٩

(38) Gordon A.Craig,Europe since 1815,p.481

(39) Ibid,p.481

(40) Bayard Taylor,The History of Nation Germany, bay Sidney b.fay,U.S.A,1910,452

(41) Gordon A.Craig,op.cit.,p.320

(42) Ibid

Conclusion

- The Zölleräinen economic union marked the true beginning of the German economy and, consequently, a logical prelude to the establishment of the German Empire in 1871.
- The bourgeoisie played a vital role in the industrial transformation of the empire, thus influencing its economic and social changes. They attempted to consolidate their position through cautious participation in the state, on the one hand, and through the growing proletariat, which began organizing its influence within trade unions, on the other.
- The 19th century witnessed the rise of German socialism due to industrial developments. The working class consistently supported liberal parties as an immediate solution to economic and social problems. In 1863, the first independent workers' party, the German Workers' Union (GDW), was founded.
- The chemical and electrical industries contributed significantly to Germany's economic dominance. This was a logical consequence of the high level of education among the German people. These advancements, in turn, supported other industries such as coal and steel, which not only achieved dominance but also began competing with British and American exports on the eve of the Great War.
- The growth of the banking sector in Germany was one of the most important outcomes of the country's industrial development, reaching 165 banks by 1900. This was in addition to the activity of financial institutions -- that spread throughout most of the country. These banks were characterized by their boldness and even recklessness in granting diverse loans, which clearly contributed to the development of the German economy.
- It is worth noting that industry needed markets like Berlin and Frankfurt, even if they did not reach the importance and dominance of the London and Paris markets, due to Germany's reliance on foreign bonds.
- Germany was able to develop its agricultural capabilities through the use of chemical fertilizers and increasing the cultivated area, coinciding with the formation of agricultural cooperatives that supported the German revival on the eve of the Great War. Developments in transportation gave a qualitative boost to the development of German trade, both domestically and internationally, which was reflected in the country's economic and social reality.
- Social changes went hand in hand with these transformations through the enactment of laws to support the worker, the driving force of economic change, such as mandatory old-age and accident insurance, and the regulation of wages and working hours.

- Economic competition was an extension of the German Empire's focus on military capabilities, both to protect its interests and to secure its presence on the international stage. This was achieved through the steady growth of German armament and its entry into international alliances, ultimately leading to the German Empire's involvement in World War I.
- The study of the German Renaissance on the eve of World War I was a crucial matter that significantly contributed to the rise of German nationalism and was one of the most important factors in the subsequent development of the Third Reich.